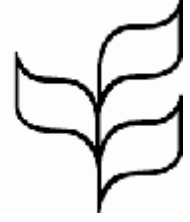


Distr.  
GENERAL

UNEP/CBD/WG8J/7/5/Add.1  
8 September 2011

ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات  
المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها  
في اتفاقية التنوع البيولوجي  
الاجتماع السابع

مونتريال، 31 أكتوبر/تشرين الأول - 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2011  
البند 6 من جدول الأعمال المؤقت\*

تقرير الاجتماع بشأن المادة 10 مع التركيز على المادة 10(ج) كعنصر رئيسي  
في برنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في الاتفاقية

### مقدمة

#### ألف - معلومات أساسية

1- أذن مؤتمر الأطراف للأمانة، في الفقرة 10 من المقرر 43/10، بعقد اجتماع بشأن المادة 10 من اتفاقية التنوع البيولوجي (الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي)، مع التركيز على المادة 10(ج) (الاستخدام المألوف للتنوع البيولوجي)، بمشاركة الأطراف، والحكومات والمنظمات الدولية، وممثلي الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، لإسداء المشورة بشأن مضمون وتنفيذ العنصر الرئيسي الجديد للعمل، لنظر الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اجتماعه السابع، وذلك من أجل مساعدة الفريق العامل على المضي قدماً في القيام بهذه المهمة.

2- وعلاوة على ذلك، طلب من الاجتماع الدولي، طبقاً للفقرتين 8 و9 من المقرر 43/10، إسداء المشورة، استناداً إلى مبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية من أجل الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، عن إعداد المزيد من الإرشادات بشأن الاستخدام المستدام وما يتصل به من تدابير حافزة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ والنظر في التدابير الكفيلة بزيادة إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي، في تنفيذ المادة 10 ونهج النظام الإيكولوجي؛ وعن إستراتيجية لإدماج المادة 10، مع التركيز على المادة 10(ج)، كقضية مشتركة بين القطاعات في مختلف برامج عمل الاتفاقية ومجالاتها المواضيعية، بدءاً من برنامج العمل بشأن المناطق المحمية.

3- وعقد الاجتماع بشأن الاستخدام المستدام (المادة 10) والاستخدام المألوف (المادة 10(ج))، في مونتريال من 31 مايو/أيار إلى 3 يونيو/حزيران 2011.

### باء - المشاركة

4- أصدرت الأمانة، وفقا للفقرة 10 من المقرر 43/10، الإخطار رقم 2011-048 المؤرخ 4 مارس/آذار 2011 (ref. no. SCBD/SEL/OJ/JS/DM/75211) الذي طلبت فيه ترشيحات من الأطراف المهتمة بالأمر. وقد تسلمت الأمانة 67 ترشيحا. وانتهت الأمانة من اختيار المشاركين استنادا إلى خبرة المرشحين، والحاجة إلى ضمان التمثيل الجغرافي العادل والمنصف والتوازن بين الجنسين. وبفضل الدعم السخي من حكومات اليابان، وكندا، والاتحاد الأوروبي والنرويج، تمكنت الأمانة من تقديم مساعدة مالية إلى 34 مشاركا من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن ممثلين عن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وخبراء.

5- وحضر الاجتماع خبراء رشحتهم بيلاروس، بنن، بوتسوانا، كندا، كولومبيا، كوستاريكا، فرنسا، إثيوبيا، الهند، المكسيك، النرويج، الفلبين، فانواتو، والسويد. ولم يتمكن من حضور الاجتماع الخبراء الذين رشحتهم بنغلاديش وسوريا والذين تم اختيارهم ودعوتهم لحضور الاجتماع.

6- وشارك في الاجتماع أيضا خبراء من المنظمات التالية أسماؤها:

Forest Peoples Programme, Unnayan Onneshan - The Innovators, Global Garden Consulting, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), United Nations University (UNU), International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture (ITPGRFA), Asociación ANDES, Asociación OKANI, Kibale Association for Rural and Environmental Development, Tebtebba, Instituto Indígena Brasileiro para Propriedade Intelectual (Inbrapi), the Southern African Development Community, Corporación Serraniagua, Andes Chinchasyu, the Tweed Byron Local Aboriginal Land Council and Southern Cross University, Red Indígena de Turismo de México (RITA), Fundación para la Promoción del Conocimiento Indígena (FPCI), Association of Kaliña and Lokono in Marowijne, Suriname (KLIM), Métis National Council, Sri Lanka Community Development Centre and Seneca International. ولم يتمكن من حضور الاجتماع خبراء من رابطة تعليم وثقافة سكان الجبال في تايلند (IMPECT)، ورابطة تنمية سكان الجنوب الأوسط، والرابطة الروسية للشعوب الأصلية في الشمال وسيبيريا وأقصى الشرق (RAIPON) الذين تم اختيارهم ودعوتهم إلى حضور الاجتماع.

### البند 1 - افتتاح الاجتماع

7- افتتح الاجتماع، بالنيابة عن الأمين التنفيذي، السيد أوليفيه جالبير، المسؤول الرئيسي في أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، في الساعة 9:30 من صباح يوم 31 مايو/أيار 2011.

8- وأشار السيد جالبير في كلمته الافتتاحية، إلى الإنجازات الرئيسية لبرنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، منذ إنشائه، وذكر بأنه مؤتمر الأطراف قرر في اجتماعه العاشر إضافة عنصر رئيسي جديد لبرنامج العمل المنقح، بعنوان الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي مع التركيز على الاستخدام المألوف المستدام (المادة 10(ج) من اتفاقية التنوع البيولوجي). وكلف الاجتماع، في الإطار الأوسع لبرنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، وطبقا لتعليمات مؤتمر الأطراف في المقرر 43/10، كلف بتقديم مشورة من الخبراء، "استناداً إلى مبادئ أباديس وأبابا وخطوطها التوجيهية، بإعداد المزيد من الإرشادات بشأن الاستخدام

المستدام وما يتصل به من تدابير حافزة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والنظر في اتخاذ التدابير الكفيلة بزيادة إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي في تنفيذ المادة 10 ونهج النظام الإيكولوجي. " وبناء عليه، كان أمام المشاركين في الاجتماع فرصة لوضع إطار لهذه المهمة الرئيسية الجديدة وتحديد مضمونها في برنامج العمل، بما يكفل إرشاد نشاط عمل الأطراف في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للتنوع البيولوجي 2011-2020، وتقديم توصيات بشأن عناصر إستراتيجية لإدماج المادة 10(ج) بوصفها قضية مشتركة بين القطاعات، في مختلف برامج عمل الاتفاقية ومجالاتها المواضيعية، بدءاً من برنامج العمل بشأن المناطق المحمية.

## البند 2 - الشؤون التنظيمية

### 1-2 الأعضاء المنتخبون

9- انتخب المشاركون السيدة برنيلا مالمر من السويد والسيدة جوجي كارينو من مؤسسة تابيتيا كرئيستين مشاركتين للاجتماع.

### 2-2 إقرار جدول الأعمال

10- أقر الاجتماع جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/CBD/8J/CSU/1/1) الذي أعده الأمين التنفيذي وفقاً للمقرر 43/10 الصادر عن مؤتمر الأطراف:

- 1- افتتاح الاجتماع.
- 2- الشؤون التنظيمية.
- 3- إسداء المشورة عن المضمون المحتمل والتنفيذ للعنصر الرئيسي الجديد للعمل بشأن المادة 10 مع التركيز على المادة 10(ج):
  - (أ) إرشادات حول الاستخدام المستدام وما يتصل به من تدابير حافزة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛
  - (ب) تدابير لزيادة إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي في تنفيذ المادة 10 ونهج النظام الإيكولوجي؛
  - (ج) إستراتيجية لإدماج المادة 10، مع التركيز على المادة 10(ج)، بوصفها قضية مشتركة بين القطاعات في مختلف برامج عمل الاتفاقية ومجالاتها المواضيعية، بدءاً من برنامج العمل بشأن المناطق المحمية
- 4- صياغة وتفعيل المؤشرات المقترحة بشأن المعارف التقليدية، فضلاً عن وضع مؤشرات مناسبة للاستخدام المؤلف المستدام.
- 5- شؤون أخرى.
- 6- اعتماد التقرير.
- 7- اختتام الاجتماع.

## 3-2 تنظيم العمل

11- قرر الفريق، في جلسته الافتتاحية، أن يبدأ عمله في جلسات عامة لسماع عدد من العروض. وفي اليوم الثاني، انقسم الاجتماع إلى عدة أفرقة صغيرة للنظر في البنود الجوهرية، ثم عاد واجتمع في جلسات عامة حتى اختتام الاجتماع.

### البند 3 - إسداء مشورة حول مضمون وتنفيذ العنصر الرئيسي الجديد للعمل بشأن المادة 10 مع التركيز على المادة 10(ج)

12- كان أمام الاجتماع، لدى بحث هذا البند، مذكرة من الأمين التنفيذي عن كيفية إحراز مزيد من التقدم بشأن المادة 10(ج) وتنفيذها كمسألة ذات أولوية (UNEP/CBD/WG8J/6/2/Add.1). وكانت تلك الوثيقة قد وزعت على المشاركين قبل انعقاد الاجتماع. وكانت الجلسات في البداية عامة، قدمت فيها عروض من خبراء الحكومات، والمنظمات الدولية، وخبراء من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشأن مسألة الاستخدام المألوف المستدام. وتلا ذلك انعقاد فريق عمل مصغر ورفع تقريره إلى الرئيسيتين المشاركتين والمقررين في جلسة عامة. وفيما يلي ملخص للنقاط الرئيسية والمقترحات المقدمة.

13- وتضمنت العروض من الخبراء القضايا التالية: (1) مقدمة إلى المادة 10(ج) ومبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية؛ (2) إدامة الاستخدام؛ (3) الاستخدام المألوف؛ (4) المادة 10(ج) دراسات الحالة والدروس المستفادة؛ (5) ممارسات الاستخدام المألوف وممارسات الإدارة المألوفة والنظم الفريدة؛ (6) العلاقة بين الاستخدام المألوف والوصول إلى الأراضي والموارد بما في ذلك حيازة الأراضي؛ (7) الاعتراف بالمناطق التي تقوم الشعوب الأصلية و/أو المجتمعات بحفظها؛ (8) قضايا الحصول الخاص والحصول العام؛ (9) المناطق المحمية والاستخدام المألوف؛ (10) الصيد وإدارة الحياة البرية؛ (11) الاستخدام التجاري للموارد البيولوجية؛ (12) نهج لتعزيز الحصول على الموارد البيولوجية وإدارتها من أجل الاستخدام المألوف والمستدام؛ (13) الاستخدام المألوف المستدام والمنظور الجنساني؛ (14) الاستخدام المألوف المستدام وسبل المعيشة والتنمية المستدامة (من أجل إبراز دور الاستخدام المألوف المستدام في رفاهية البشر والتنمية المستدامة)؛ (15) التنوع البيولوجي للقضاء على الفقر والتنمية؛ و(16) المهام المحتملة لعنصر عمل جديد بشأن الاستخدام المستدام مع التركيز على الاستخدام المألوف.

14- وبعد مقدمة أولية من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لمبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية، قدم ممثل المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (ITPGRFA) عرضاً عاماً عن المعاهدة الدولية والعمل الجديد الناشئ مع التركيز على المادة 6 (الاستخدام المستدام) والمادة 9 (حقوق المزارعين) في المعاهدة الدولية. وأشار بصفة خاصة إلى المسائل المتعلقة بالاعتماد المتبادل للمحاصيل والأمن الغذائي، ودور صغار المزارعين، والاستخدام المستدام في الزراعة، وقائدة النهج الإقليمية، والنظام المتعدد الأطراف والحصول وتقاسم المنافع، ومساهمة مبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية في الاستخدام المستدام، والحاجة إلى إيجاد أوجه التآزر بين الإنفاذ المتبادل للعمليات الدولية وخصوصاً اتفاقية التنوع البيولوجي، وبروتوكول ناغويا والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

15- وأثنى الاجتماع على صندوق تقاسم المنافع التابع للمعاهدة الدولية لما له من أثر إيجابي على الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي بتمويل 11 مشروعا لتقاسم المنافع والاستثمار في مشروعات أخرى بمقدار 10 ملايين دولار للاستخدام المستدام والمألوف للموارد الوراثية للمحاصيل. ومن خلال هذه المشروعات، كان لصندوق تقاسم المنافع أثر إيجابي في العالم أجمع على الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي وتكيف المحاصيل الغذائية للمزارعين لآثار تغير المناخ. ودعا الاجتماع إلى التعاون بين اتفاقية التنوع البيولوجي والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في مجال الاستخدام المستدام، بما في ذلك الاستخدام المألوف، وحقوق المزارعين، والحاجة إلى زيادة أموال صندوق تقاسم المنافع وفقا لخطة الاستراتيجية.

16- وتحدث ممثل وخبير من جامعة الأمم المتحدة أمام الاجتماع عن ساتومي، وهي عبارة بحرية من مبادرة ساتوياما. وتستند إلى الممارسات والعادات التقليدية في مجتمع صيادي الأسماك في اليابان. وقال إنه تم تعيين ما نسبته 30 في المائة من المناطق البحرية المحمية في اليابان وإدارتها بواسطة المجتمعات المحلية. وأضاف أن اليابان تتمتع بتاريخ طويل من حقوق الوراثة في صيد الأسماك، التي تنظم الاستخدام المستدام للمياه الوطنية. وقد سمحت الإدارة التقليدية لمصايد الأسماك المحلية باستخدام الموارد المحدودة بطريقة مستدامة عبر الزمن. وهناك في الوقت الراهن محاولات لتقنين الممارسات العرفية ودمجها في التشريع الحديث، بدرجات متفاوتة من النجاح. وكانت بعض المجتمعات مترددة أحيانا عن الإفصاح عن عاداتها التي يمكن تقنينها بطرق تجعلها غير مرنة وغير قادرة على التعامل مع الأنواع المهاجرة، أو التغييرات المحلية بما فيها تغير المناخ. وقد تفضل هذه المجتمعات المرونة على الاعتراف الرسمي. وقال إن دراسة خاصة عن حقوق الوراثة في مصايد الأسماك قدمت رؤية مثيرة للإعجاب عن الاعتبارات الجنسانية وإدارة التنوع البيولوجي. وأضاف أن مدى اتساع وتكامل الإدارة المألوفة المحلية للبيئة البحرية قد أظهرتها مختلف جوانب استخدام التنوع البيولوجي المتشعبة، بما في ذلك التوقيت، والمواسم، والمناطق، وصنع القرار فيما يتعلق باعتماد تكنولوجيات جديدة ضمن أمور أخرى. وذكر أن الإدارة المحلية تشمل أيضا أنشطة لإعادة الإحياء وإتباع نهج مشتركة بين القطاعات بشأن الاستخدام.

17- واستجابة لهذه العروض، استرعى المشاركون الانتباه إلى المبدئين الأول والثاني من مبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية وبالتحديد الحاجة إلى إيجاد أطر قانونية وحق الحوكمة، والتوازن بين ضمان المرونة والنهج المحلية. كما تم إبراز التفاعل على نحو يضمن الاحترام بين المعارف التقليدية والعلوم.

18- وقدم خبير الشعوب الأصلية من إكوادور عرضا متعمقا عن مسألتي الاستخدام المألوف المستدام والتخفيف من وطأة الفقر المتأصلتين في علوم المعرفة والكونيات لدى الشعوب الأصلية. وقال إن مفهوم التنوع البيولوجي يعتبر أساسيا لشعب كيتشوا لدرجة أنه لا توجد كلمة باللغة المحلية للتنوع البيولوجي - وأقرب معادل لها هي كلمة "الحياة" (كاوساي) أو الأرض الأم (باتشاماما). وأضاف أن علوم الكونيات لدى الشعوب الأصلية تتطوي على نظرة مختلفة عن العالم تتضمن بعدا روحيا يتفاعل مع العالم المادي ويتطلب وجود توازن معه. وأضاف أن هذه النظرة المختلفة تماما أوجدت للعالم القوانين العرفية التي تحكم استخدام الموارد، بما فيها التنوع البيولوجي، وهي نظرة وجدت صعوبة في التفاعل مع النظم القانونية الحديثة. وقدم الخبير أمثلة للممارسات التقليدية من بينها الزراعة المستدامة المتنوعة، وبيان للأمن الغذائي، والاستدامة وما يصاحبها من أساليب زراعية. وشرح أيضا الأشكال الجديدة للتنمية المستدامة المناسبة من الوجهة الثقافية، بما فيها إعادة الممارسات

التقليدية التي تشمل المقايضة والمعاملة بالمثل، والإحياء الثقافي وإعادة التعلم والترويج للمعارف التقليدية، والاستخدام المألوف المستدام من أجل التخفيف من وطأة الفقر.

19- وقدم رئيس رابطة أونايان أوناشان من بنغلاديش، رؤية حول استصواب الإدارة المحلية للموارد البيولوجية. وقدم مشورة تفصيلية عن مختلف المفاهيم الثقافية والاجتماعية والقانونية لحقوق الملكية مع التركيز على مجموعة من الاستحقاقات. ودعا الخبير إلى إزالة الطابع الاستعماري عن النظم القانونية لتزويد أشكال متنوعة وتقليدية من الرابطة بالموارد، على نحو يتعدى نطاق التراكم الأولي. وقال إن هناك حاجة إلى إيجاد نماذج جديدة للتنمية المستدامة للحصول على الموارد مقابل التراكم عن طريق نزع حيازة الممتلكات. وأشار إلى أن نماذج الحوكمة القائمة على حقوق الملكية الفردية لا تتطابق مع الاستخدام المألوف المستدام. ولاحظ الخبير أيضا الحاجة إلى إصلاحات في القانون ليأخذ في الحسبان تعريف المستخدمين الشرعيين لموارد الغابات، وضمان حقوق الحصول على المستوى التشغيلي، وتعزيز الإجراءات والإدارة المحلية الجماعية. وأوضح الحاجة إلى تعزيز المبدأين 1 و2 من مبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية (التشريع والحوكمة).

20- وقدم ممثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي شرحا للنهج الإقليمي الذي اعتمده 15 بلدا في أفريقيا. وتحدث عن أهداف الاستخدام المستدام والمألوف في مجالات الأدوية، والصحة، والغذاء، والملجأ، والطاقة والتخفيف من وطأة الفقر مقابل واقع التزايد السكاني واستنفاد الموارد. وأضاف أن أعضاء الجماعة يهتمون على نحو متزايد بدور المجتمعات المحلية وبضرورة إدماج المعارف التقليدية في إدارة المناطق المحمية.

21- ولاحظ بعض المشاركين أن هناك فرصة أتاحتها تنقيح الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي من أجل إدماج الاستخدام المألوف المستدام.

22- وتحدث ممثل الشعوب الأصلية في بيرو عن أهمية المادة 10(ج) بالنسبة للشعوب الأصلية واتفاقية التنوع البيولوجي. وشدد على الحاجة إلى مواصلة التفكير بشكل حديث في وضع نماذج اقتصادية مستدامة جديدة تستند إلى اقتصادات الكربون الأخضر. وقال إن مبادرة مثيرة للإعجاب وأثبتت جداتها منذ وقت طويل، وهي مرتع البطاطا، التي تعتبر منطقة مجتمعية للتراث البيولوجي الثقافي، قد استخدمت لإظهار أهمية إمكانية أن تجمع الأنواع الرئيسية الشعوب الأصلية بما يؤدي إلى الحفظ، وبنك الموارد الجينية، والأمن الغذائي، والتنمية المستدامة، والمؤسسات التي تديرها النساء، والتخفيف من وطأة الفقر، واقتصادات ابتكارية ومتنوعة تستند إلى المعارف التقليدية والاستخدام المألوف، ونماذج محلية للتكيف مع تغير المناخ، ونماذج جديدة ومنصفة لتقاسم المنافع. وأضاف أن مبادرة مرتع البطاطا التزمت باستكشاف وتعزيز حماية المعارف التقليدية من خلال نماذج ابتكارية وفريدة لحقوق الملكية، تشمل مؤشرات جغرافية وعلامات تجارية جماعية، وهو ما يمكن من إصلاح القوانين للاعتراف بالقانون العرفي بخصوص الاستخدام المألوف. وذكر أن مرتع البطاطا من خلال هذه الأنشطة أتاحت الفرصة للشعوب الأصلية لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على الصعيد المحلي.

23- وبعد النظر في العروض المقدمة حتى الآن، لاحظ بعض الخبراء أن توترات نشأت بالنسبة لبعض المجتمعات، في الحالات التي حدث فيها توزيع لنقود، واقترحوا نماذج مختلفة للتقاسم المنصف للمنافع تركز على كيانات الشعوب الأصلية القادرة على ممارسة القوانين العرفية. وأشار البعض إلى أن تعريف احتياجات المجتمع وتمويلها كأولويات صادف بعض النجاح. وكانت الحاجة إلى تعدد المنافع هو النموذج الذي ينبغي تعزيزه.

24- وقدم أحد خبراء المجتمع المحلي من أوغندا والفائز بجائزة مبادرة خط الاستواء السابق، عرضاً عن جهد الحفظ بقيادة المجتمع المحلي الذي ترتبت عليه نتائج محسنة متعددة للمجتمعات المشاركة. وناقش مشروع حماية القردة والإجراءات المجتمعية لتوزيع المنافع المحققة من هذا المشروع وغيره من المشروعات ذات الصلة. وقدم مثالا مثيرا للاهتمام لتدفق المنافع بخصوص صندوق لجيران المستنقع، الذي زود فقراء المزارعين بتعويض عن الإضرار بالحيوانات البرية. غير أنه ما تزال هناك صعوبات في هذا المشروع، منها الصراع الجاري بين الإنسان والحياة البرية، والذي يعود جزئياً إلى تزايد أعداد السكان والاحتياجات المجتمعية الناشئة، والحفظ مقابل احتياجات التنمية، وقلة القدرات التقنية والمعارف الأكاديمية، والحاجة إلى تنويع أنشطة الأعمال المجتمعية بجانب السياحة.

25- وقدم فائز آخر بجائزة مبادرة خط الاستواء من سري لانكا دراسة حالة عن إحياء زراعة اليام التقليدية ونماذج بديلة وفعالة للتنمية الاجتماعية. وقال إن إحياء زراعة اليام التقليدية أدى إلى تمكين المجتمع بمنافع متعددة تشمل زيادة الأمن الغذائي، وإنشاء بنك جينات متنوعة، وتأمين على الصعيد المحلي ضد تغير المناخ.

26- وناقش أحد الفائزين بجائزة مبادرة خط الاستواء من كولومبيا خصائص المشروعات المجتمعية الناجحة التي تهدف إلى حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وقال إن المشروعات الناجحة تتطلب إشراك مختلف أصحاب المصلحة على أساس عريض. وأضاف أن المشروعات المحلية تحتاج إلى مراعاة الثقافة في منهجيتها وإتباع هدف التقدم الاجتماعي الجماعي. وذكر أن المناطق المحمية والممرات المحمية تتطلب مشاركة المجتمعات المحلية المعنية في حفظها والاعتراف من جانب هذه المجتمعات بمناطق الحفظ فيها. وأشار إلى أن كل مشروع كان عليه أن يبحث أبعاداً متعددة، بما فيها الأبعاد الطبيعية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وناقش أيضاً دور صغار المزارعين والمزارعين من النساء والاستخدام المألوف، ونوه بفائدة المؤشرات الجغرافية كوسيلة محتملة لحماية المنتجات المحلية الناشئة عن المعارف التقليدية. وأشار أيضاً إلى حقيقة أنه بالرغم من التنفيذ الفعال للممرات الإيكولوجية وحمايتها الرسمية والمألوفة، فما تزال التهديدات قائمة، وخصوصاً من أنشطة التعدين والمشروعات الضخمة القائمة على أساس مصالح ربما تجاوزت نوع الحماية الممنوحة لهذه الممرات.

27- وناقشت ممثلة الشعوب الأصلية من شبكة السياحة المكسيكية في مناطق الشعوب الأصلية (RITA)، مبادرات السياحة في مناطق الشعوب الأصلية والاستخدام المألوف المستدام. وقالت إن الشبكة بها 150 عضواً من صغار أصحاب الأعمال الصغيرة من السكان الأصليين. وقدمت الممثلة أمثلة حية عن كيفية إسهام السياحة في مناطق الشعوب الأصلية في الحفظ والاستخدام المستدام وفي حماية وتعزيز المعارف التقليدية. وذكرت أن المجتمعات المشتركة في أنشطة السياحة اكتسبت طائفة واسعة من المهارات. وأعربت الممثلة بصفة خاصة عن اهتمامها بالتقاسم بين النظراء وتعزيز المشروعات الناجحة. وتوسعت أيضاً في شرح النهج الثقافي للمناظر الطبيعية الذي يفضله الكثير من الشعوب الأصلية، وشددت على أن الاستخدام المألوف المستدام ينبغي أن يقوم على الإحياء الثقافي. وذكرت أن التوليفات الناجحة تتضمن مجالات الحفظ - والاستخدام المستدام - وتعزيز سبل العيش المحلية.

28- وأجاب الفائزون بجائزة مبادرة خط الاستواء على أسئلة من المشاركين، وأشاروا إلى عدد من المتطلبات المسبقة لمشروعات مجتمعية ناجحة لتعزيز الاستخدام المستدام والمألوف والحفظ. وشددوا على أن المشروعات الناجحة كانت مدفوعة من القاعدة إلى القمة بالرغم من أن الأفكار والإمكانيات قد تأتي من الخارج بل يمكن

استحداثها ودعمها من الحكومات، طالما اقتضت بها المجتمعات وملكتها. وذكروا أن المشروعات الناجحة تتطلب دعماً من الشيوخ والتزاماً من زعماء المجتمع، وأن إعداد المشروع في بعض الأحيان يقتضي التعامل مع هياكل السلطة والنفوذ، التي قد يحتاج الأمر إلى مواجهتها والتخفيف من شدتها. وما زالت الأهداف تتمثل في زيادة حالات النجاح وتكرارها في مبادرة خط الاستواء. وذكروا أيضاً أن المشروعات الأكثر نجاحاً قد نفذت في أقاليم مجتمعية آمنة، وكان أمن الحيازة شرطاً مسبقاً للمشروعات الناجحة.

29- وفي جلسة عامة عقدت بعد ظهر يوم الثلاثاء، وأدارها ممثلو برنامج شعوب الغابات والهيئات المشتركة فيه من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الحاضرة في الاجتماع، بما فيها أونايان أوناشان، بنغلاديش؛ ورابطة أوكاني، الكاميرون؛ ومؤسسة تعزيز المعارف الأصلية (FPCI)، بنما؛ ورابطة كالينيا ولوكونو في ماروينجني (KLIM)، سورينام، وجميع أعضاء شبكة برنامج شعوب الغابات من أجل المادة 10(ج). وذكر ممثل شبكة برنامج شعوب الغابات من أجل المادة 10(ج) عن وجود عدد من دراسات الحالة والخبرات في مجال الاستخدام المألوف المستدام والقضايا المتصلة به. وتشمل أمثلة الاستخدام المألوف المستدام الصيد، وصيد الأسماك، والزراعة (بما في ذلك الزراعة المتنقلة)، وجمع المنتجات الحرجية غير الخشبية، بما في ذلك من أجل الأدوية، والإسكان، وشباك صيد الأسماك، والحرف ومختلف الأدوات والأواني. وكان من المفهوم أن أقاليم الشعوب الأصلية تفهم على أنه مشاع منظم يُملك ويُدار بشكل جماعي. وأضاف أن المعتقدات الروحية والآراء الكونية توجه التفاعل مع الطبيعة، وأن القوانين العرفية ما زالت توجه الاستخدام المألوف المستدام، وتضمنت مبادئ مثل: لا تأخذ أكثر مما تحتاجه ويمكنك حمله؛ وعليك أن تتأكد من إمكانية إحياء المورد؛ ولا تصيد الحيوانات الحوامل أو الصغيرة؛ وتجنب المواقع أو الأنواع المقدسة أو المحرمة؛ واستخدم الطقوس والعادات عند التفاعل مع الموارد الطبيعية (السعي للحصول على إرشادات وتصاريح)؛ وعليك بمراعاة الضوابط الداخلية - بما فيها آراء الشيوخ والمؤسسات التقليدية.

30- ولدى توضيحها للتحديات والقضايا الرئيسية المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام، شددت شبكة برنامج شعوب الغابات من أجل المادة 10(ج) على صنع القرار من القمة إلى القاعدة، وأن الإدارة تركز على الاستخدام المألوف المستدام. وأكدت أيضاً الصلة الحيوية بين الحقوق الآمنة في الأراضي والموارد من جانب الاستخدام المألوف من جانب آخر. وذكرت أن الوصول إلى الأقاليم والسيطرة عليها شرطان أساسيان مسبقان للاستخدام المألوف المستدام. وأشارت إلى أن المناطق المحمية القائمة بدون إشراك المجتمعات المحلية وموافقتها تقيد الوصول إلى المناطق التقليدية واستغلالها، وهو بذلك يقيد الاستخدام المألوف، وقد ينشأ عن ذلك ضغوط متزايدة على مناطق أخرى. وقالت إن الاستخدام المألوف المستدام يواجه صعوبات كثيرة بسبب تغير المناخ. فالشعوب الأصلية هي الأكثر عرضة لتغير المناخ لأنها تعتمد على النظم الإيكولوجية في سبل معيشتها. وتحظر سياسات الحكومة في بعض الأحيان أو تقيد وصول المجتمع المحلي واستغلاله للمناطق التي تتعرض لخطر تغير المناخ. وكان على الاستخدام المألوف المستدام أن يتكيف أيضاً مع تغير المناخ، مثل تغير المواسم. وفي الوقت ذاته، يمكن أن يقدم الاستخدام المألوف المستدام خبرة أكبر للتكيف مع تغير المناخ.

31- وأشار ممثلو الشبكة إلى أن الاستخدام المألوف المستدام يرتبط بالمعارف التقليدية، وبالتالي فإن حالة واتجاهات المعارف التقليدية سترتب عليها آثار مباشرة على الاستخدام المألوف المستدام. ولتمتع بالاستخدام المألوف المستدام، يجب مواصلة نقل المعارف التقليدية إلى الأجيال الجديدة من الشباب، وأن تمارس من خلال



أسلوب "التعلم بالممارسة" في الأقاليم التقليدية؛ ولهذا السبب كان الوصول إلى الأقاليم التقليدية حيويًا. وتشكل اللغة التقليدية عنصراً ضرورياً لكل من المعارف التقليدية والاستخدام المألوف، إذ لا يمكن استيعاب المفاهيم الإيكولوجية المحلية وشرحها بلغات أخرى. وبناء عليه، قد يكون فرض اللغات الأجنبية والتعليم ضاراً بالمعارف التقليدية والاستخدام المألوف.

32- وتشمل بعض التوصيات الناشئة عن عرض فريق شبكة برنامج شعوب الغابات من أجل المادة 10(ج): الاعتراف بالمؤسسات التقليدية والممارسات والقوانين العرفية والتشجيع عليها؛ والاعتراف بالحقوق في الأقاليم (الأراضي والمياه) والموارد؛ ويجب تطبيق الموافقة الحرة المسبقة عن علم في المسائل التي تمس أقاليم الشعوب الأصلية؛ ويجب إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بالكامل في صنع القرار فيما يتعلق بالموارد الطبيعي وإدارته؛ والتشجيع على تعدد الثقافات ونظم التعليم المتعددة اللغات.

33- وقدم فريق شبكة برنامج شعوب الغابات من أجل المادة 10(ج) أيضاً بعض المبادرات المجتمعية لتعزيز تنفيذ المادة 10(ج) على الصعيدين الوطني والمحلي. ومن بين أحد هذه المبادرات توثيق المعارف التقليدية والممارسات العرفية. إذ أن توثيق المعارف والممارسات يقدم فرصة لإعادة تقييم المعارف والممارسات التقليدية في ضوء التطورات الجديدة و/أو الإحياء أو الإنعاش الثقافي. ومن المبادرات الأخرى رسم حدود المجتمع، الذي أصبح أداة مفيدة وقوية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تتعامل مع الحكومات، وبالنسبة للمناطق المحمية والمسائل المتعلقة بحيازة الأراضي. ومن المبادرات الأخرى البحث في آثار تغير المناخ ورصد التنوع البيولوجي المجتمعي، بما في ذلك الرصد والإبلاغ عن قطع الأخشاب غير القانوني و/أو القضاء على الاتجار غير المشروع بالأصناف المعرضة للانقراض.

34- وذكر الفريق أن الدروس المستفادة من دراسات الحالة تؤدي إلى نداءات لإعداد نماذج تشاركية للمناطق المحمية والإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية تتطابق مع المفاهيم التقليدية اليابانية في ساتومي التي قدمتها جامعة الأمم المتحدة.

35- وفي صباح يوم الأربعاء، رحب الاجتماع بالبروفسور كازوهيتو تكيوشي، نائب عميد جامعة الأمم المتحدة وممثل الشراكة الدولية لمبادرة ساتوياما. وتحدث البروفسور تكيوشي عن مبادرة ساتوياما والروابط بين الحفظ، والتنوع البيولوجي والاستخدام المألوف المستدام، وتوفير خدمات النظام الإيكولوجي. وقال إن المناظر الطبيعية المنتجة من الوجهة الاجتماعية-الإيكولوجية، والمناطق المستهدفة للشراكة الدولية لمبادرة ساتوياما ما تزال معرضة للخطر في وقت تتزايد فيه الضغوط من الزيادة السكانية وتغير المناخ. وذكر أن مبادرة ساتوياما توفر فرصة لبحث وإنشاء نماذج جديدة من المناظر الطبيعية يمكن فيها تضمين خدمات النظام الإيكولوجي والتنمية المستدامة على السواء. وقدم عدداً من دراسات الحالة للمناظر الطبيعية المنتجة من الوجهة الاجتماعية الإيكولوجية التي أظهرت قيمة النظم المتنوعة والمتكاملة لاستخدام الأراضي، من بينها غابة الشاي في مقاطعة يونان بالصين، والمزارع المختلطة في البرازيل. وقال إن هذه الأمثلة تقدم منافع مستدامة متعددة وتستمر في توصيل خدمات النظام الإيكولوجي وتعزيز القيم الثقافية. وناقش الخبير أيضاً مفهوم المناظر الطبيعية المنتجة من الوجهة الاجتماعية-الإيكولوجية التي تحولت في الآونة الأخيرة نحو الزراعة أحادية المحصول (مثل المزارع) وبالتالي أصبحت غير مستدامة. وناقش أيضاً المشكلة الفريدة التي تواجه المناظر الطبيعية المنتجة من الوجهة الاجتماعية-الإيكولوجية في اليابان أو ساتوياما بسبب انخفاض عدد السكان وتزايد أعداد المسنين في المناطق

الريفية. وقال إن كارثة التسونامي والزلازل الأخيرة التي أثرت بشدة على اليابان قدمت فرصة لإعادة النظر في التنمية في ضوء مبادرة ساتوياما.

36- وبعد العرض المقدم عن ساتوياما، استأنف ممثلو برنامج شعوب الغابات وممثلو المجتمعات تقديم الدروس المستفادة من دراسات الحالة بشأن المادة 10(ج) وركزوا على مسألة إساءة المشورة حول عنصر العمل الجديد مع التركيز على إجراءات ملموسة.

### **إسداء مشورة حول مضمون عنصر جديد للعمل الذي يركز على المادة 10(ج) والذي اقترحه شبكة برنامج شعوب الغابات من أجل المادة 10(ج)**

37- تضمنت بعض المقترحات المقدمة من فريق شبكة شعوب الغابات ما يلي: إصلاح السياسات والقوانين لتأخذ في الحسبان مسائل الوصول إلى الأقاليم والحصول على الموارد والحقوق فيها من أجل الاستخدام المألوف المستدام؛ وإدراج المعارف التقليدية والاستخدام المألوف المستدام في تنقيح وتحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛ والسياسات والبرامج المعدة بالمشاركة الفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية لتعزيز المعارف التقليدية والاستخدام المألوف المستدام، بالإضافة إلى الاعتراف بالقوانين العرفية من خلال الأطر القانونية الوطنية؛ وتعزيز المؤسسات التقليدية؛ وتدابير الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الأراضي والموارد واحترام هذه الحقوق؛ واستعراض مطالبات الأراضي وتسويتها لتعزيز حيازة الأراضي والاعتراف بالحيازة التقليدية والجماعية (حيازة مؤمنة للأراضي)؛ إعادة الأقاليم المأخوذة بدون موافقة حرة ومسبقة عن علم من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المعنية، بما فيها المناطق المحمية؛ والتشجيع على المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في حفظ وإدارة المناظر الطبيعية؛ والمشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات؛ وإعداد آليات للموافقة الحرة المسبقة عن علم بالعلاقة إلى المسائل التي تؤثر في أقاليم الشعوب الأصلية؛ ودمج الاستخدام المألوف المستدام والمعارف التقليدية في برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، بما في ذلك في النماذج الإلكترونية؛ والتشجيع على التعليم الثقافي والمتعدد اللغات المناسب؛ وإلغاء سياسات الاستيعاب والتشجيع على تقرير المصير والتنمية المجتمعية.

38- وتشمل توصيات أخرى ما يلي: أن يضع الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها مبادئ توجيهية (مكملة لمبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية) للتشجيع على الاستخدام المألوف المستدام والمعارف التقليدية، بما في ذلك في المناطق المحمية؛ وإقامة تعاونيات في مجال المشروعات الفعلية لتنفيذ المادة 10(ج) ونهج النظام الإيكولوجي؛ وإنشاء عملية غير مركزية لصنع القرار وعمليات الإدارة (تمشيا مع نهج النظام الإيكولوجي)؛ وتنفيذ المادة 10(ج) كقضية مشتركة بين القطاعات في برامج العمل الأخرى في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي؛ وبحث كيفية استعمال الاستعراضات المتعمقة لبرامج عمل محددة لدمج المادة 10(ج)، مثل الاستعراض المتعمق لبرنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي للجزر الذي سيتم بحثه في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف؛ وإنشاء آلية للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها من أجل تقديم مشورة وآراء حول المسائل ذات الأهمية المتبادلة مباشرة إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية على أساس منظم؛ والتشجيع على التنفيذ الفعلي للمادة 10(ج) ودعمه (بما في ذلك ماليا) من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

39- وقدم ممثل بنن عرضاً عن حماية الغابات المقدسة في بنن، فقال إن 2 940 غابة مقدسة في بنن تغطي مساحة قدرها 18 360 هكتاراً تقع خارج المناطق المحمية الرسمية، وقد حفظت حتى الآن بسبب المعتقدات والسلطات التقليدية. وأضاف أنه في الآونة الأخيرة، أدى الاتصال الثقافي الخارجي إلى تآكل المعتقدات والسلطات التقليدية، وتأثرت الغابات المقدسة نتيجة لذلك. وذكر أن المنظمة غير الحكومية التي يمثلها، وهي دائرة حماية الموارد الطبيعية، تعمل لحماية 20 في المائة من الغابات في شراكة مع السلطات التقليدية والحكومة. وأشار إلى أن المجتمعات المحلية تعمل على إحياء وتعزيز الغابات المقدسة من خلال التدخلات المباشرة ومن خلال زراعة الأنواع المحلية وإقامة مناطق عازلة وممرات. وأضاف أن الغابات المقدسة ما زالت تسهم في الخدمات الإيكولوجية والعدالة الاجتماعية للمجتمعات المحلية.

40- وقدم الخبير من كولومبيا عرضاً عن الفرص والتحديات التي تواجه تنفيذ المادة 10(ج) من الاتفاقية. ولاحظ أن المجتمع المتعدد الاثنيات في كولومبيا يشمل مجتمعات للشعوب الأصلية تتمتع في حالات كثيرة بحقوق الاعتراف على الأراضي واستغلالها، ولكن نسبة كبيرة من المجتمعات المحلية للفلاحين لم تحصل في الغالب على الأراضي. وتعترف كولومبيا بأهمية السلطات المحلية، ومن بينها سلطة إدارة الأراضي. وقال إن هناك عدم فهم للاستخدام المؤلف المستدام خارج المؤسسات المحلية التي تشكل السلطات المحلية. وأضاف أن الحكومة استخدمت نظم الإدارة البيئية الخاصة كأدوات لإضفاء الصفة الرسمية على الاستخدام المؤلف المستدام واحترامه. وذكر أن كولومبيا، من خلال نظام الإدارة البيئية المحلية، تشجع على تطبيق المعارف التقليدية. ولاحظ كذلك أنه ما زالت هناك تحديات تشمل: توحيد نظم المعلومات استناداً إلى إطار اجتماعي-اقتصادي يأخذ في الحسبان اختلاف مستويات المعلومات؛ والحاجة إلى تعزيز المجتمعات المحلية؛ والحاجة إلى تحقيق التجانس بين المبادئ والخطوط التوجيهية للاستخدام المستدام وإحياء المناظر الطبيعية الريفية؛ وإعداد آليات للتشجيع على العمل الجماعي من أجل حفظ التنوع البيولوجي.

41- وشدد الخبير من صندوق الموارد في أفريقيا على أهمية الإدارة المجتمعية للموارد. وقال إن الحكومات في أفريقيا الجنوبية تدرك أهمية وفاعلية الشراكات مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وأضاف أن الإدارة المجتمعية للمراتع الوطنية تسهم بدرجة كبيرة في التخفيف من وطأة الفقر في الإقليم وفي التنمية المجتمعية. وذكر أن تمكين المجتمع المحلي يعزز أيضاً من هويات القرى. وأشار إلى أن الإدارة المحلية كانت ناجحة جداً - بما في ذلك إدارة المناطق المحمية - لدرجة أن بعض المجتمعات تواجه الآن مشكلة في كيفية إدارة النقد الذي ولدته هذه الأنشطة.

42- وقدمت المديرية التنفيذية لمنظمة سينيكا الدولية عرضاً عن المعارف التقليدية والاستخدام المؤلف المستدام وشددت على ضرورة الربط بين المادة 8(ي) والمادة 10(ج) من حيث الفهم والتنفيذ. وناقشت العلاقة بين الاستخدام المؤلف المستدام والمعارف التقليدية والحاجة إلى النفاذ إلى الأسواق. ودعت إلى إجراءات للتشجيع على هذا النهج على صعيد المجتمع والحكومة والصعيد الدولي. وقالت إن إحياء الاستخدام المؤلف المستدام يمكن أن يوفر فرصة لإنشاء وظائف وأسواق، ولتعزيز القدرات وتقديم المساعدة التقنية.

43- وانقسم المشاركون إلى أفرقة مصغرة لمناقشة الدروس المستفادة من العروض المقدمة. وعيّن كل فريق رئيساً ومقررًا وخصص له 90 دقيقة لمناقشة الدروس المستفادة من العروض المقدمة ومدى انطباقها على المجالات المواضيعية الثلاثة التالية:

(أ) إرشادات بشأن الاستخدام المستدام وما يتصل به من تدابير حافزة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(ب) تدابير لزيادة إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والحكومات على الصعيدين الوطني والمحلي في تنفيذ المادة 10 ونهج النظام الإيكولوجي؛

(ج) إستراتيجية لإدماج المادة 10، مع تركيز على المادة 10(ج)، باعتبارها قضية مشتركة بين القطاعات، في مختلف برامج عمل الاتفاقية ومجالاتها المواضيعية، بدءاً ببرنامج العمل بشأن المناطق المحمية.

44- وفيما يتعلق بإدماج المادة 10 مع التركيز على المادة 10(ج) كقضية مشتركة بين القطاعات، في برامج عمل الاتفاقية ومجالاتها المواضيعية، مع إدراكه للإرشادات التي ستقدم إلى الاجتماع السابع للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة للنظر فيها، أكد الاجتماع على رغبته في استعراض انتباه الاجتماع الخامس عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية لمشورته، وطلب إلى أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي أن تتخذ ما يلزم من تدابير للقيام بذلك.

45- وقدم رئيس كل فريق مصغر ومقرره تقريراً إلى الجلسة العامة عن المجالات المواضيعية الثلاثة. وترد التوصيات الناشئة عن المناقشات في المرفق الأول بالتقرير الحالي.

#### **البند 4 - صياغة وتفعيل المؤشرات المعتمدة بشأن المعارف التقليدية، فضلاً عن وضع مؤشرات مناسبة للاستخدام المألوف المستدام**

46- طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي، في الفقرة 18 من المقرر 43/10، أن يستكشف، من خلال تنظيم مزيد من حلقات العمل التقنية، الصياغة الجارية للمؤشرات المقترحة للمعارف التقليدية، فضلاً عن وضع مؤشرات ملائمة للاستخدام المألوف المستدام وأن يرفع تقريراً عن هذه المسألة إلى الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها في اجتماعه السابع. ومع أخذ ذلك في الحسبان، ركز الاجتماع على هذه المؤشرات في 2 يونيو/حزيران. وقدمت الأمانة مذكرة من الأمين التنفيذي عن مؤشرات لتقييم التقدم المحرز نحو هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 - حالة المعارف التقليدية والابتكارات والممارسات (UNEP/CBD/WG8J/6/2/Add/4/Rev.1). وقد وزعت الوثيقة على المشاركين قبل الاجتماع.

47- وفي الجلسة الصباحية، ناقش الاجتماع التقدم المحرز في تطوير المؤشرات المعتمدة للمعارف التقليدية، واستخدامها، مع مراعاة تنفيذ المادة 10، والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، ولدى القيام بذلك، نظر الاجتماع أيضاً في توافر البيانات والمنهجيات ومنظمات التنسيق. وكانت المؤشرات الثلاثة المعتمدة للمعارف التقليدية ما يلي: (أ) حالة واتجاهات التنوع اللغوي وعدد الناطقين بلغات الشعوب الأصلية؛ (ب) حالة واتجاهات التغيير في استخدام الأراضي وحياسة الأراضي في الأقاليم التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛ و(ج) حالة واتجاهات ممارسة المهن التقليدية.

48- وبحث الاجتماع في الجلسة بعد الظهر إعداد مؤشرات مناسبة للاستخدام المألوف المستدام وإلى أي مدى يمكن أن تكون المؤشرات المعتمدة للمعارف التقليدية يكمل كل واحد منها الآخر. ولوحظ أن العمل المبدئي بشأن مؤشرات المعارف التقليدية المعتمدة جرى بواسطة شبكة برنامج شعوب الغابات من أجل المادة 10(ج) والفريق العامل المعني بالمؤشرات التابع للمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، ويمكن

استعمال البيانات الواردة في تقرير حلقه العمل/الندوة (من مرتع برازيلز 2006<sup>1</sup> و بانوا 2007<sup>2</sup>) كأساس لمزيد من العمل التقني حول هذه المسألة.

49- وقدمت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، للمساعدة في إحراز تقدم في المناقشة حول المؤشرات، تحديثاً عن المؤشرات لرصد الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، والمادة 8(ب) والمادة 10(ج)، وقدمت وكالات الأمم المتحدة الشريكة التالية عروضاً: اليونسكو، عن حالة واتجاهات التنوع اللغوي وعدد الناطقين بلغات الشعوب الأصلية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، عن التغيير في أنماط استخدام الأراضي. وقدمت السيدة جوجي كارينو، منسقة الفريق العامل المعني بالمؤشرات التابع لمنندى الأمم المتحدة للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، قدمت تقريراً عن المهن التقليدية وعن أوجه التعاون الأخيرة مع منظمة العمل الدولية، وعن المبادرات ذات الصلة لرصد حقوق الإنسان للشعوب الأصلية ومعارفها التقليدية ورفاهيتها، مع التركيز على الرصد المجتمعي من خلال أدوات مثل رسم الخرائط المجتمعية، ومؤشر الحيوية للمعارف البيئية التقليدية (VITEK) ودراسات حالة عن الاستخدام المألوف المستدام.

50- وبعد مناقشة متعمقة، اقترح خبراء المؤشرات الخطوات المحتملة التالية: النظر في الروابط المحلية والعالمية لعمل المؤشرات بشأن المعارف التقليدية والاستخدام المألوف المستدام؛ وتحديد الدعم المؤسسي والموارد لتنفيذ عمليات تقنية مستمرة بشأن المؤشرات؛ وعقد حلقة عمل تقنية حول رسم خرائط الغطاء الأرضي، ومؤشر استخدام الأراضي وأمن حيازة الأراضي، وذلك بالنظر في تداخلات البيانات (العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية)؛ وتنفيذ مزيد من العمل التقني بشأن مؤشرات الاستخدام المألوف المستدام بهدف إنشاء عدد محدود من المؤشرات يقترح تطويرها واعتمادها؛ وتعزيز الأبعاد الجنسانية لمؤشرات العمل؛ وعقد حلقات عمل للنظر في توافر البيانات، والمنهجيات، والمنظمات المنسقة من أجل صياغة المؤشرات المقترحة؛ وتعزيز مؤشرات العمل للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وروابطها بآلية الرصد المجتمعي؛ وأداة للإبلاغ والتحقق من أجل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD)؛ والعمل الجاري لإدماج الحوكمة وتقييمات الأثر الاجتماعي، وتقاسم المنافع في عمليات التقييم فيما يتعلق بالإدارة الفعالة للمناطق المحمية.

51- وترد توصيات الاجتماع بشأن هذا البند من جدول الأعمال في المرفق الثاني بالتقرير الحالي.

## البند 5 - شؤون أخرى

52- لم تثار أي شؤون أخرى.

## البند 6 - اعتماد التقرير

53- اعتمد التقرير الحالي مع مرفقيه في الجلسة الختامية للاجتماع المنعقدة في 3 يونيو/حزيران 2011.

## البند 7 - اختتام الاجتماع

54- بعد تبادل المجاملات المعتادة، اختتم الاجتماع في الساعة السادسة مساء يوم الجمعة 3 يونيو/حزيران 2011.

<sup>1</sup> (UNEP/CBD/8J/CSU/1/INF/1) <http://www.cbd.int/doc/?meeting=8JCSU-01>

<sup>2</sup> (UNEP/CBD/WG8J/5/INF/2) <http://www.cbd.int/doc/?meeting=WG8J-05>

## المرفق الأول

### مشورة حول محتوى وتنفيذ العنصر الرئيسي الجديد للعمل بشأن المادة 10 مع التركيز على المادة 10(ج)

1- أشار الخبراء إلى أن الاعتبارات التالية ذات أهمية خاصة وتشكل نقطة بداية للتوصيات التالية:

(أ) إن التنوع البيولوجي والاستخدام المألوف المستدام والمعارف التقليدية ترتبط ارتباطا لا ينفصم. فالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تشكل دائما، من خلال الاستخدام المألوف المستدام، وتعيد تشكيل النظم الاجتماعية والايكولوجية، والمناظر الطبيعية، والمناظر البحرية، والنباتات وأعداد الحيوانات، والموارد الجينية وما يتصل بذلك من ممارسات الإدارة ومن ثم تتكيف مع الظروف المتغيرة مثل تغير المناخ، وتساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الايكولوجية، وتعزز من مقاومة النظم الاجتماعية والايكولوجية. وعلى ذلك فإن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وحائزي المعارف التقليدية ذات الصلة بالاستخدام المألوف المستدام يسهمون أيضا في استحداث المعارف الجديدة والمفيدة ليس للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية فحسب بل ورفاهية البشر عموما؛

(ب) تسلّم بأن الكثير من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تعتمد اعتمادا مباشرا على التنوع البيولوجي واستخدامه المألوف المستدام وإدارته لتوفير سبل المعيشة المحلية والمرونة والثقافات؛

(ج) تلعب القيم والممارسات الثقافية والروحية بدور مهم في الحفاظ على الاستخدام المستدام ونقل أهميتها إلى لأجيال القادمة؛

(د) من المسائل البالغة الأهمية لنجاح النتائج أن يتم وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للاستخدام المألوف المستدام مع المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مع التركيز على النساء ومساهماتهن في الاستخدام المألوف المستدام؛

(هـ) تأخذ في كامل الاعتبار هدفي أيشي للتنوع البيولوجي 2011-2020، رقم 14 (خدمات النظم الإيكولوجية) و18 (المعارف التقليدية والاستخدام المألوف المستدام)، وبروتوكول ناغويا، وبرنامج العمل بشأن المادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها؛

(و) يشمل احترام أقاليم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية العناصر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المرتبطة بنظم الإدارة التقليدية للأراضي والمياه والأقاليم الخاصة بالشعوب الأصلية. ويعتبر حصول الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على الأراضي المحلية والسيطرة عليها وإدارتها من الشروط الأساسية للاستخدام المألوف المستدام؛

(ز) الأقاليم البيولوجية الثقافية تجسد الحيازة الأصلية التقليدية للأراضي والبحار، واستخدام الأراضي والبحار، واستخدام الطقوس، ونظم الإنتاج والتبادل، والتنظيم السياسي، والأهداف، والهوية الثقافية. ويعبر التراث البيولوجي الثقافي عن صعوبة انفصام الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية عن أراضيها، والتنوع البيولوجي (الوراثي إلى المناظر الطبيعية) والثقافة ويشمل الحقوق في الموارد التقليدية. وتعتمد الشعوب الأصلية

والمجتمعات المحلية على النظم الايكولوجية، مما يجعل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية قادرة على تنفيذ نهج النظم الايكولوجية وعلى إدارة هذه النظم بكفاءة واقتصاداً؛

(ح) تعتبر المراعاة الكاملة للأبعاد الاجتماعية والثقافية بالغة الأهمية لنهج النظم الايكولوجية. ولذا لا بد أن تكون المعارف التقليدية والاستخدام المألوف المستدام عنصراً محورياً في تنفيذ نهج النظم الايكولوجية؛

(ط) يوفر التنفيذ الكامل لنهج النظم الايكولوجية، وعلى وجه الخصوص المبدأين 1 و2،<sup>3</sup> أداة مهمة لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على أن تمارس بصورة كاملة الاستخدام المألوف المستدام؛

(ي) الاستخدام المألوف المستدام أحد الأبعاد في عملية تقرير المصير، ولا بد من احترام هذا الحق، وضمان الموافقة الحرة المسبقة عن علم من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بما يتسق وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

(ك) لا يوفر الاستخدام المألوف المستدام سبل المعيشة للسكان وحفظ التنوع البيولوجي فحسب بل إنه مفيد أيضاً في بناء المرونة من أجل التكيف مع تغير المناخ وكمصدر للتعليم يتصل بالنظم الاجتماعية الايكولوجية والابتكارات المحتملة في المناظر الطبيعية المنتجة ورفاهية البشر المستمرة؛

(ل) ينبغي اتخاذ تدابير لمعالجة الاستخدام المستدام وتنشيط واستعادة المناظر الطبيعية المتدهورة (بما في ذلك المناظر الطبيعية البحرية والمياه).

2- وفيما يلي المشورة التي أسداها الاجتماع للنظر من جانب الاجتماع السابع للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها:

## ألف - إرشادات حول الاستخدام المستدام وما يتصل به من تدابير حافزة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

### ألف-1 الاستخدام المألوف المستدام والاقتصادات المحلية المتنوعة

(أ) تعزيز وتشجيع الاستخدام المألوف المستدام للتنوع البيولوجي للتخفيف من وطأة الفقر ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) تشجيع وترويج ووضع نماذج اقتصادية مستدامة ابتكارية واقتصادات محلية متنوعة استناداً إلى الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية والتدابير الجماعية؛

(ج) تعزيز وتنشيط الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية لممارسة حقوق الإنسان الخاصة بها بما في ذلك الحقوق العرفية؛

(د) ترويج وتشجيع الإدارة المجتمعية للموارد؛

(هـ) ينبغي أن تراعي الأطراف بوضوح الاستخدام المألوف المستدام في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، كوسيلة إستراتيجية للحفاظ على القيم الاجتماعية الايكولوجية وتحقيق رفاهية البشر.

## ألف-2 التشريع والحقوق في الأراضي والموارد

3- مع المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وموافقتها الحرة، المسبقة عن علم:

(أ) سن التشريعات الوطنية ودون الوطنية لاحترام الاستخدام المألوف المستدام والمعارف التقليدية والاعتراف بهما وتعزيزهما، بما يتسق مع القوانين العرفية والإجراءات للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(ب) وضع صكوك وسياسات دولية ووطنية ودون الوطنية التي تدعم المؤسسات التقليدية ووضع بروتوكولات مجتمعية بيولوجية ثقافية تتسق مع القوانين العرفية؛

(ج) استعراض القوانين والسياسات الوطنية ودون الوطنية، بغرض الاعتراف القانوني بالملكية الجماعية والحقوق العرفية في الموارد؛

(د) التوفيق بين خيارات استخدام الأراضي ووضع نماذج منصفة لإدارة المناظر الطبيعية حيث يكون التعايش بين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والقطاعات الأخرى من المجتمع حقيقة واقعة؛

(هـ) ضمان احترام الموافقة الحرة المسبقة عن علم وتطبيقها بالكامل في جميع القرارات والسياسات والإجراءات والتدابير التي قد تؤثر في أراضي وأقاليم الشعوب الأصلية، وفقا لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وما يتصل بذلك من صكوك دولية.

## ألف-3 الدعم والتمويل المستهدفين

4- ينبغي إيجاد الدعم والأموال لما يلي:

(أ) إعادة تنمية المجتمع المحلي ووضع نماذج اقتصادية ابتكارية، مع التركيز على الاستخدام المألوف المستدام، والترويج للمعارف التقليدية والإحياء الثقافي والتدابير الجماعية؛

(ب) حجم مناسب من المشروعات والقدرة على زيادة المبادرات الناجحة؛

(ج) مبادرات بناء القدرات والزيارات الثقافية المشتركة بين المشروعات الناجحة والمشروعات التي

ستبدأ؛

(د) ترويج وتعزيز المبادرات المجتمعية من جانب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وعلى وجه الخصوص النساء لتنفيذ المادة 10(ج) وتعزيز الاستخدام المألوف المستدام؛

(هـ) الشعوب الأصلية في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

(و) دعم تسويق المنتجات من مشروعات الحفظ المجتمعية ذات الصلة بما في ذلك السياحة المجتمعية

والتي تدار بمعرفة المجتمع؛

(ز) تحديد النماذج الاقتصادية واستراتيجيات الوصول إلى الأسواق التي تدعم المنتجات والخدمات

الصادرة عن الاستخدام المألوف المستدام على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية والدولية؛



(ح) استكشاف وتطوير وتنفيذ الأحكام الخاصة بالحوافز الاقتصادية بشأن سبل المعيشة المستدامة استناداً إلى الاستخدام المألوف المستدام والمعارف التقليدية؛

(ط) تشجيع وتعزيز الاستخدام المألوف المستدام من خلال إعادة واستعادة المعارف التقليدية وما يرتبط بها من ملكية ثقافية على النحو المبين في المهمة 15 من برنامج عمل المادة 8(ب) وإعادة أشكال التراث البيولوجي الثقافي الأخرى للشعوب الأصلية؛

(ي) التعاون مع الشراكة الدولية لمبادرة ساتوياما ومبادرة نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية لدى منظمة الأغذية والزراعة والبرامج المماثلة، لتنشيط المناطق المحلية والاقتصادات المعتمدة على المعارف التقليدية والاستخدام المألوف المستدام.

#### ألف-4 الفرص وثغرات المعارف التي تتطلب المزيد من الاستكشاف

(أ) التشجيع على وضع نظم المعارف المجتمعية بشأن الاستخدام المألوف المستدام والقضايا المتصلة للترويج للإحياء الثقافي؛

(ب) استكشاف الصلات بين الاستخدام المألوف والاستخدام المستدام لوضع فرص اقتصادية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مثل التوسيم الجغرافي وغير ذلك من أشكال الحماية المبدعة لحقوق الملكية الفكرية للترويج للمنتجات الفريدة؛

(ج) التوسع في الطرق المستخدمة لتنميش التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية حتى يمكن إدراج القيم الثقافية والروحية للشعوب الأصلية بموافقتها الحرة المسبقة عن علم.

#### باء - تدابير لزيادة إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والحكومات على الصعيد الوطني والمحلي في تنفيذ المادة 10 ونهج النظام الإيكولوجي

##### باء-1 خطة العمل ومجموعة الأدوات

(أ) وضع خطة عمل، تشمل تحليل الثغرات ومجموعة أدوات، بالتعاون مع الوكالات المعنية وعلى وجه الخصوص صكوك منظمة الأغذية والزراعة وبمشاركة فعالة من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، للترويج للاستخدام المألوف المستدام. ويمكن أن تتضمن مجموعة الأدوات: النهج الإقليمية ودون الإقليمية ونماذج النجاح الملموسة؛ والمناهج التعليمية؛ وتقاسم المنافع غير النقدية (نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والقيمة المضافة)؛ ودعم/تحفيز الاقتصادات المحلية؛ والمبادئ التوجيهية الخاصة بالاستخدام المألوف المستدام الكاملة لمبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية؛ وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (بما في ذلك صيادي الأسماك، والمزارعين وغير ذلك من القطاعات الاجتماعية)؛ والصكوك ذات الصلة في اتفاقية التنوع البيولوجي؛ والرسائل الرئيسية بما في ذلك الكيفية التي يمكن أن يفيد بها الاستخدام المألوف المستدام السكان والنظم الإيكولوجية؛ والشفافية والمساءلة المالية؛ وتوضيح الحقوق والالتزامات الخاصة بالاستخدام المألوف المستدام؛ والصكوك والآليات الملموسة لإدراجها في أدوات القوانين الوطنية عن إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في إدارة وحفظ الموارد البيولوجية. وينبغي أن تستفيد عملية وضع مجموعة الأدوات من مجموعة

الأدوات التي يجري وضعها بشأن الاستخدام المستدام وحقوق المزارعين بمقتضى القرار الصادر عن الدورة العادية الرابعة للجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة؛

(ب) ضمان توافر المعلومات الخاصة بالمادة 10 والاستخدام المألوف المستدام ونهج النظم الإيكولوجية باللغات المناسبة ونشرها بما في ذلك من خلال حلقات العمل المعنية ببناء القدرات ذات الصلة؛

(ج) دعم بناء القدرات المؤسسية والإدارية للمجتمعات والمؤسسات، بما في ذلك إقامة الشبكات بين المجتمعات وفقا للاحتياجات والأولويات التي تحددها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وخاصة فيما يتعلق بقدرات النساء؛

(د) إنشاء ودعم وتنفيذ خطط الإدارة والتنمية الإستراتيجية والدينامية والنوعية والموجهة نحو المستعملين والتشاركية استنادا إلى الاستخدام المألوف المستدام، والمعارف التقليدية والبروتوكولات البيولوجية الثقافية؛

(هـ) ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، لاسيما النساء، في صنع السياسات العامة وإدارة التنوع البيولوجي وعمليات صنع القرار على جميع المستويات؛

(و) دعوة الجهات من غير الأطراف إلى النظر في المبادئ التوجيهية التي تمت صياغتها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، بخصوص الاستخدام المألوف المستدام، والمعارف والممارسات التقليدية وفقا للموافقة الحرة المسبقة عن علم.

## باء 2 التعليم

(أ) تعميم تعليم التنوع البيولوجي، بما في ذلك قضايا الاستخدام المألوف المستدام، والمعارف التقليدية واللغات الأصلية في نظم التعليم النظامي وغير النظامي مع المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(ب) الترويج لنقل المعارف التقليدية واللغات الأصلية ذات الصلة بالاستخدام المألوف المستدام بين الأجيال بواسطة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من خلال التعليم النظامي وغير النظامي والآليات الثقافية المناسبة، بما في ذلك تعزيز التقاليد الشفهية؛

(ج) الترويج للتعليم والتوعية العامة ذات الصلة بأهمية المعارف التقليدية والاستخدام المألوف المستدام (النظامي وغير النظامي)؛

(د) الاعتراف بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ودعمها لكي تتولى تعزيز المؤسسات التقليدية، بما في ذلك الأشكال التقليدية للتعليم باللغات التقليدية؛

(هـ) تعزيز التعاون فيما بين الدول، والبلدان والمجتمعات بشأن الاستخدام المألوف المستدام، والمعارف والممارسات التقليدية واللغات الأصلية، بما في ذلك دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

### باء 3 الرصد والتقييم

إقامة نظام للرصد يتولى تحليل العلاقة بين الاستخدام المألوف المستدام وخدمات النظم الإيكولوجية ورفاهية البشر والتنمية المستدامة، مع المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

**جيم - إستراتيجية لإدماج المادة 10، مع التركيز على المادة 10(ج)، كقضية مشتركة بين القطاعات في مختلف برامج عمل الاتفاقية ومجالاتها المواضيعية، بدءاً من برنامج العمل بشأن المناطق المحمية**

(أ) التعرف على الفرص الخاصة بتنفيذ خطة العمل الرامية إلى تعزيز الاستخدام المألوف المستدام، بما في ذلك تحليل الثغرات ومجموعة الأدوات، في جميع برامج العمل المختلفة والمجالات المواضيعية في إطار الاتفاقية؛

(ب) تعزيز وضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في تعديل وتحديث الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، في وضع الأهداف والمؤشرات الوطنية تمثيلاً مع الخطة الإستراتيجية وفي إعداد التقارير الوطنية إلى اتفاقية التنوع البيولوجي حتى يمكن إدراج الاستخدام المألوف المستدام في جميع العمليات هذه؛

(ج) تعزيز ودعم الرابطة والشبكات والشراكات بين منظمات الشعوب والمجتمعات المحلية لتنفيذ وتعزيز خطة العمل؛

(د) إنشاء آليات لإدارة المعلومات لتيسير توثيق المعارف والممارسات التقليدية بشأن الاستخدام المألوف المستدام، مع المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وبموافقتها المسبقة عن علم، التي يمكن الوصول إليها بسهولة من جانب مختلف برامج الاتفاقية والحكومات الوطنية، ومعالجة متطلبات التمويل؛

(هـ) زيادة الفهم والتوعية العامة واسعة النطاق بأن نظمنا الأكثر تنوعاً بيولوجياً تتشكل من خلال التفاعل مع البشر، وأن المعارف التقليدية والاستخدام المألوف المستدام يسهمان في التنوع البيولوجي، والمناظر الطبيعية والمناظر البحرية بما في ذلك المناطق المحمية والمحافظة عليها؛

(و) وضع جداول أعمال مشتركة لكافة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تتعلق بأهمية الحفاظ على المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية وحمايتها وتعزيزها، والترويج للاستخدام المألوف المستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ز) مع الأخذ في الاعتبار المؤشرات الثلاثة التي اعتمدت في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن حالة واتجاهات المعارف التقليدية، استكشاف ووضع مؤشرات الاستخدام المألوف المستدام، وإدراج المؤشرات في البرامج والسياسات الوطنية ودون الوطنية؛

(ح) الاعتراف بأهمية إدماج المعارف التقليدية والاستخدام المألوف المستدام في عمل المنبر الحكومي الدولي للسياسات والعلوم في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي؛

(ط) إنشاء آلية للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها لإسداء المشورة وتقديم وجهات النظر بشأن المسائل ذات الأهمية المتبادلة بصورة مباشرة إلى لهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية على أساس منتظم؛

(ي) استكشاف ودعم التنفيذ الواقعي للمادة 10(ج) بواسطة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛

(ك) وضع المزيد من المبادئ التوجيهية بشأن تشريعات المناطق المحمية، لضمان إقامة المناطق المحمية بالمشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وبموافقتها الحرة المسبقة عن علم؛

(ل) الترويج للحوكمة الابتكارية للمناطق المحمية وأنماط إدارتها، بما في ذلك المناطق التي تحفظها المجتمعات الأصلية، والتشجيع على تطبيق المعارف التقليدية والاستخدام المألوف المستدام في المناطق المحمية؛

(م) ضمان إنشاء اللجان الوطنية المتعددة أصحاب المصلحة لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، وأن تضم ممثلين عن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، وإدراكها للحاجة إلى إدراج الاستخدام المألوف المستدام في تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية؛

(ن) تضمين إدماج الاستخدام المألوف المستدام في برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، من خلال إرشادات خاصة للاستخدام المألوف المستدام في وحدات إلكترونية معتمدة على الويب من برنامج العمل؛

(س) وضع اتفاقات ملموسة بين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومديري المناطق المحمية تتعلق بإدراج الاستخدام المألوف المستدام في خطط إدارة المناطق المحمية.

## المرفق الثاني

### المؤشرات

فيما يلي نص المشورة التي أصدرها الاجتماع لنظر الاجتماع السابع للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها فيما يلي:

(أ) إذ يرحب بالعمل الجاري تحت إشراف الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للمادة 8(ي) والأحكام المتصلة بها، والذي يشمل حلقات العمل التقنية الإقليمية والدولية التي نظمها الفريق العامل المعني بالمؤشرات التابع للمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، لوضع عدد محدود من المؤشرات المفيدة والعملية عن حالة المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية وفي المجالات البورية الأخرى، من أجل تقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية المنقحة للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي؛

(ب) واستنادا إلى مؤشر العمل السابق بشأن المؤشرات والنتائج بخصوص المعارف التقليدية والاستخدام المألوف المستدام من ندوة خبراء باناوي (2007)<sup>4</sup> وحلقة العمل المواضيعية بشأن المؤشرات المحتملة للاستخدام المألوف المستدام<sup>5</sup>؛

(ج) ومع الأخذ في الحسبان إمكانية التطبيق المزدوج للمؤشرات والتطابق بين المؤشرات المعتمدة بخصوص المعارف التقليدية باعتبارها ذات أهمية أيضا للاستخدام المألوف المستدام؛

(د) يوصي بعقد حلقات عمل تقنية دولية وإقليمية، حسب المناطق الجغرافية الثقافية السبعة المعتمدة من منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، عقدها لبحث مؤشرات للاستخدام المألوف المستدام، بما في ذلك النظر في توافر البيانات، والمنهجيات من الوجهتين الثقافية واللغوية، والتنسيق بين المنظمات، بهدف وضع عدد محدود من المؤشرات لنظر الاجتماع الثامن لفريق العمل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة من أجل تطويرها واعتمادها؛

(هـ) يوصي أيضا بعقد حلقة عمل تقنية بشأن إعداد خرائط الغطاء الأرضي، ومؤشرات بصدد أمن استخدام الأراضي وحيازة الأراضي من خلال النظر في إضافة البيانات الوصفية (على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية)؛

(و) يطلب إلى الأطراف النظر في إجراء اختبار تجريبي للمؤشرات بالتعاون مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والإبلاغ عن النتائج في اجتماع مقبل للفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة؛

(ز) يدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى التعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لدعم تجميع وتحليل البيانات بشأن التنوع اللغوي وحالة واتجاهات الناطقين باللغات الأصلية وإلى تقديم معلومات عن هذا المؤشر بانتظام إلى الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة للنظر فيه مرة كل سنتين؛

(UNEP/CBD/WG8J/5/INF/2) <http://www.cbd.int/doc/?meeting=WG8J-05> 4

(UNEP/CBD/8J/CSU/1/INF/1) <http://www.cbd.int/doc/?meeting=8JCSU-01> 5

(ح) يدعو منظمة العمل الدولية إلى التعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بالتشارك مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنظمات ذات الصلة، من أجل إعداد واختبار ورصد بيانات بخصوص ممارسة المهن التقليدية وتقديم معلومات عن هذا المؤشر بانتظام لنظر الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة مرة كل سنتين؛

(ط) يدعو كذلك الوكالات المعنية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ونظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (GIAHS)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والتحالف الدولي للأراضي، إلى التعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، بالتشارك مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمنظمات ذات الصلة، من أجل إعداد واختبار وجمع البيانات، وذلك تحقيقاً للفاعلية في رصد مؤشر "حالة واتجاهات التغيير في استخدام الأراضي وحياسة الأراضي في الأقاليم التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية"، وذلك لنظر الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة في اجتماعه السابع؛

(ي) يطلب إلى الأمين التنفيذي، أن يسعى، بالتعاون مع الأطراف والحكومات والوكالات الدولية، والفريق العامل المعني بالمؤشرات التابع للمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، والأطراف المهتمة بالأمر، بما في ذلك شراكة مؤشرات التنوع البيولوجي 2010، إلى مواصلة العمل الجاري لتحسين واستعمال المؤشرات المعتمدة، مع الأخذ في الحسبان أيضاً تنفيذ المادة 10(ج) والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، بخطوات تشمل عقد المزيد من حلقات العمل التقنية، وأن يرفع تقريراً إلى الفريق العامل المعني بالمادة 8(ي) والأحكام ذات الصلة في اجتماعه الثامن، من أجل السير قدماً في هذه الأمور.

-----